عقد الهدنة والسلام وضمان تنفيذه في الإسلام والقانون الدولي

سعيد السعدي (الكاتب المسؤول)
طالب الدكتوراه، فرع الفقه ومباني القانون الإسلامي، جامعة أمير المومنين الأهواز، إيران
Sadisadi1365@gmail.com
الدكتور رحيم سياح
أستاذ مساعد، قسم معارف الإسلامية، جامعة صناعة البترول، كلية البترول، الأهواز، إيران
Sayah_rahim@yahoo.com
الدكتور سيد محمد حسين ملائكة بورشوشتري
أستاذ مساعد، فرع الحقوق، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران
Smhmalaekehpour@gmail.com

Concluding a truce and peace and ensuring its implementation in Islam and international law

Saeed Al-Saadi (responsible writer)
Doctoral Student , Branch of Jurisprudence and Islamic Law Structures , Amir al-Mouminin University , Ahvaz , Iran
Dr. Rahim Sayah
Assistant Professor , Department of Islamic Knowledge , University of Petroleum Industry , College of Petroleum , Ahvaz , Iran
Dr. Syed Muhammad Hussein Malaikah Borshoshtari
Assistant Professor, Law Branch , Shahid Chamran University Ahvaz , Ahvaz , Iran

الملخص:-

لا يولي الإسلام أهمية كبيرة للمعاهدات والمعاهدات الدولية فحسب، بل يدعو الدول والجماعات الأخرى إلى إبرام معاهدات سلام من أجل تحقيق السلام ونشره بين الأمم ومنع العلاقات العدائية والصراعات الدموية، ونصح المجتمعات الإسلامية بأن تتولى القيادة على الدوام. في هذا المجال وعدم ادخار أي جهد لإحلال السلام وتقوية أساساته وخلق الظروف وتوسعه في المجتمع البشري، وبذل قصارى جهدهم لتحقيق هذا المثل الأعلى الإسلامي والاستفادة من البشر الذين في كثير من الحالات، هذه النصيحة لها وصل إلى مستوى الواجب وإبرام عقود السلام والسلام، ويعتبر من واجب الحكومات الإسلامية المسؤولة والمختصة، وينص الجهاد على أن واجب المسلمين محاربة الكفار العسكريين، ولكن في الحالات التي تتوافر فيها الشروط، يمكن قبول هذا العقد، وكما ذكرنا، فإن مبدأ هذا العقد مؤكد في نظر الفقهاء، والشرط الأساسي أن يكون العقد هو الآخر يدور حوله، هناك نفعية وعقد الزواج بدون مثل هذه النفعية. العقد غير شرعي، وبالتالي فإن جميع فروع هذه القضية، من القلم الإلزامي إلى جملة الحالة وأحكام العقد والعقد ومدة العقد، تعتبر جميعها مشروطة وتعتمد على وجود النفعية.

الكلمات المفتاحية: الهدنة، وقف إطلاق النار، خرق العهد، القانون الدولي، عقد المسؤولية.

Abstract:-

Islam not only places great value on international treaties and treaties, but also invites other nations and groups to conclude peace treaties in order to achieve and spread peace among nations and prevent hostile relations and bloody conflicts. He advised the Islamic societies to always take the lead in this field and to spare no effort to establish peace and strengthen its foundations and create conditions as well as its expansion in human society, and to do their best to realize this Islamic ideal and To use human beings who in many cases, this advice has reached the level of mandatory duty and the conclusion of contracts of peace and peace, is considered the duty of responsible and competent Islamic governments. Jihad states that the duty of Muslims is to fight the military infidels, but in cases where the conditions are met, this contract can be accepted, and as mentioned, the principle of this contract is certain in the eyes of the jurists, and the basic condition that the contract is also It revolves around it, there is an expediency and the marriage contract without such an expediency The contract is illegitimate and therefore all the branches of this issue, from the obligatory pen to the status sentence and the provisions of the contract and the contract and the duration of the contract, are all considered conditional and depend on the existence of expediency.

Key words: Hadneh , ceasefire , breach of covenant , international law, contract of liability.

المقدمة:

الإسلام، كدين عالمي شامل وخالد، يعتبر جميع البشر على الساحة الدولية، من أي عرق وعرق، ومع أي لغة وثقافة، أفرادًا في أسرته العظيمة والعالمية، ويعتبر جميع الأمم بمثابة المرسل إليه، الأوامر والطقوس ومبدأ الاتصال والتواصل بين جميع البشر على أساس الإحسان والسلام، يعتبر شيئًا صالحًا وجديرًا، ويدعو جميع البشر إلى السلام والتعايش السلمي والابتعاد عن أي هيمنة و العدوان، ويدعو إلى الحوار في جو يسوده السلام والأمن والطمأنينة من أجل تبادل الأفكار والتنوير والوعي.

في المجتمع الدولي، من أهم الحاجات الأساسية والأساسية هي إرساء السلام والهدوء، وبالتأكيد كلما كان المجتمع أوسع، كلما ازداد الشعور بهذه الحاجة على المستوى الدولي، لأن المجتمع الدولي الأوسع من خلال الصراع الأول والنزاع الذاتي المصالح هناك المزيد بين الدول وهناك خوف وخوف من عدم تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر وعدم تعكير السلام والأمن في الوضع الحالي للمجتمع الدولي واليوم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي هي السلام. والأمن والأهم صيانته وحمايته.

لذلك، فإن أحد الأغراض الرئيسية للقانون، وخاصة القانون الدولي، هو حماية السلام وقمع النزاعات وتعديل المصالح المتضاربة والمتضاربة للتاريخ البشري. وهذا هو السبب في ميثاق الأمم المتحدة في المادتين ١ و ٢ من يؤكد الميثاق على وجود السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما ويدعو إلى العمل الجماعي الفعال لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام ووقف أي عمل عدواني وغير ذلك من الأعمال. ويعرب عن منتهك السلام وتوفير وسائل التسوية والتسوية من النزاعات أو المواقف الدولية التي قد تؤدي إلى انتهاك السلم بالطرق السلمية ووفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولي وكذلك المادة ٢ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، ويجب أن أقول إن الأهمية والقيمة من هذه القضية أن جزءًا من ميثاق الأمم المتحدة مكرس للتسوية السلمية للنزاعات والصراعات الدولية.

نحن نعيش اليوم في عصر الذرة وفي عالم الاتصالات، ويمكن بالتأكيد أن تكون ممارسة التسوية السلمية ذات أهمية وطريقة كبيرة. وبخلاف ذلك، فإن القوة والحرب والعدوان في

هذا العصر النووي، ومع الصواريخ النووية وثورة الاتصالات، سيتعرض للخطر ليس السلام والأمن العالميين فحسب، بل الحضارة الإنسانية أيضًا. لذلك يجب إزالة كلمة الحرب واستخدام القوة والعدوان والإكراه من خيال الدول. يجب أن يُنظر إلى الحرب على أنها ظاهرة قبيحة لها آثار وعواقب وخيمة على البشرية. وستلعب الدول الكبيرة والقوية التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان دورًا مهمًا للغاية في هذا الصدد.

القانون الدولي اليوم لا يقبل الحرب ويرفضها وبناء على ما جاء في هذه المقدمة يدفعنا للإجابة على السؤال، ما السبيل الوحيد في العصر الحالي لحل الخلافات؟ وإذا لم تصل الخلافات إلى نتيجة إيجابية فما الحل؟

الخطاب الأول: الهدنة ونفعية وجودة تعليمها

Hedneh تعني حرفيا الهدوء والسكينة. وفي اللغة العربية: "الحضنة إضعاف الإنسان لقراره الجاد بالأنباء التي تصل إليه، فيقال: عاد من قراره وجعلته الأخبار ضعيفاً جداً" (ابن منظور، ١٤١٤ هـ).

في مناقشة الهدنة، من الضروري تحديد أسباب الهدنة؛ أي يجب ذكر النفعية والأسباب التي تؤدي إلى النفعية. أُلغيت النفعية الصالحة، مثل حرمة القتل ووجوب الجهاد. لكن الشريعة ألغت هذه النفعية. فائدة الإرسال غير هذين النوعين وإذا ومع ذلك، فإن المفسد متساوٍ، فإنه ينسخ كاليمين، وإذا خلت المصلحة من المفسد، وإن كانت المصلحة أفضل، نقل عن المالك: إنها حجة، ولكن هذه اليمين هي. في كثير من الأحيان لا تقبل. قال البعض إن هذه المصلحة يمكن التصرف بناءً عليها إذا كانت ضرورية، عامة ومحددة. وأخيرًا، لا يقبل السيد محقق هذا النوع من اليمين (محقق هالي، ١٤٠٤)، ولا يتم تفسير الوجه بشكل ملائم.

الخطاب الثاني: متطلبات الهدنة والعلاقات الدولية

المعاهدة، بغض النظر عما إذا كانت تُلزم الأطراف ببعضها البعض، ونتيجة لذلك، تصبح العلاقات الدولية قابلة للتنفيذ، داخل البلدان، جميع أجهزة الحكومة والأفراد، سواء كانوا طبيعيين أو قانونيين، ملزمون بتنفيذ المعاهدة (ضياي بيگدلي، ٢٠١٦).

المعاهدة هي في الواقع التزام من حكومة ما تجاه حكومة أخرى، لذلك فإن جميع الهيئات الحكومية ملزمة بالامتثال لها، ويجب على الحكومة إبلاغ الكيانات القانونية والأفراد في إقليم حكومتها بإبرام اتفاق توافقي وتأمر التنفيذ.

من القضايا المتعلقة بهدنة والعلاقات الدولية علاقة هدنة بوقف إطلاق النار المؤقت مع العلاقات الدولية. في العلاقات الدولية، تنقسم الأدوات إلى أربع فئات: ثقافية واقتصادية وعسكرية وسياسية. التكلفة المنخفضة والثبات هي خصائص الأدوات السياسية، وهذا هو السبب في أن معظم البلدان، بدلاً من استخدام أدوات أخرى، تحاول استخدامها. هذه الأدوات هي مستخدمة، ومن الأمثلة المستخدمة في الإسلام، مثل إرسال الرسائل، وإرسال السفراء، والتفاوض، والحديث.

بشكل عام، الهدنة هي معاهدة عسكرية وجزء من الأدوات السياسية للعلاقة الدولية التي ينبذ فيها الطرفان الحرب ويعاودان الانخراط. ومثال حدنا هو ميثاق المشركين مع المسلمين أنه بين عقد السلام وانتهاك المعاهدة، وصلت قوة الإسلام إلى مستوى غزا مكة المكرمة (حقيقت جو، بيتا). من ناحية أخرى، للإسلام أهداف تتحقق من خلال هادنا، منها:

١. نشر التقوى ومحاربة القوى غير الشرعية

الهدف الأول من إرسال الأنبياء في القرآن الكريم هو عبادة الله وتجنب عبادة الأصنام. يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (سورة النحل، ٣٦). من ناحية أخرى، فإن أحد أهداف الحكومة الإسلامية لمواجهة السلطات غير الشرعية هو ارتكاب أفعال غير أخلاقية مثل قمع الشعب، ويجب على الحكومة بذل قصارى جهدها لمكافحتها ونشر الإيمان بالله.

٢- توفير الأمن

من أهم النعم الإلهية التي يحتاجها كل شخص هو الأمان. يعتمد جزء من توفير الأمن على السياسة الخارجية للحكومة؛ لأنه بالإضافة إلى انتهاك بعض العناصر الداخلية، يلعب

الأعداء الأجانب أيضًا دورًا رئيسيًا في زعزعة أمن الدولة.

إن القرآن الكريم يعد المؤمنين بالأمن والحكومة معا. ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (سورة نور الآية ٥٥). في هذه الآية ثلاثة مبادئ مهمة: أ) الإيمان ب) العمل والحركة. ج) فعل الخير، يذكر أنه إذا تحققت هذه الأعمال الثلاثة تتحقق الحكومة ثم الأمن لأبناء مجتمع إسلامي.

يمكن للحاكم الإسلامي أن يوفر منبرًا مناسبًا للكفار حتى لا يسيطروا على المسلمين بإبرام الحضنة؛ إذا فعل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بسلام الحديبية.

الخطاب الثالث: الوفاء بالعهد

في السياسة الخارجية اليوم، اتسع مستوى التفاعل والعلاقات مع الدول الإسلامية وغير الإسلامية إلى عملية، بحيث أن الحكومة الإسلامية حتما تعقد معاهدات مختلفة مع الدول الأخرى. في الأساس، يتطلب تكوين وتنظيم هذه العلاقات السياسية والدولية استخدام القدرات الفقهية لتحديد حدود وحدود التزام الحكومة الإسلامية بالمعاهدات الدولية.

إن الحياة العملية لنبي الإسلام ﷺ في إبرام معاهدات ومعاهدات السلام مع مختلف فئات أهل الكتاب والمشركين، تدل على مسالمة الإسلام وضرورة التعايش السلمي. معاهدة التخلي عن صراع العشر سنوات بين نبي الإسلام والمشركين في مكة وولاء النبي صلى الله عليه وسلم لبنود عقد الحديبية الذي أبرم مع المشركين (سبحاني ١٩٨٣). ويشير إلى ضرورة الالتزام بالمعاهدات الدولية التي أبرمت بين الدولة الإسلامية والحكومات الأخرى.

يؤكد القرآن الكريم في سورة التوبة على وقف الأعمال العدائية واحترام العهود طالما يلتزم المشركون بوقف الأعمال العدائية (التوبة، الآية ١٠). وجه الإمام علي ﷺ في الرسالة ٥٣ من نهج البلاغة، بأمر حكومي، مالك اشتر بما يلي:« لا ترفضوا عرض أي سلام يرضي الله، لأن راحة المحاربين وراحة بالك وأمن الوطن بسلام...» (أنصاريان، ١٣٨٨).

كما يستند دستور جمهورية إيران الإسلامية إلى الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية في الفصل العاشر، حول تنظيم السياسة الخارجية للبلاد وفقًا للمعايير الإسلامية وإنكار أي هيمنة وهيمنة، والحفاظ على الاستقلال التام وعدم الالتزام بالسلطات المسيطرة والسلمية. العلاقات، وشددت على المعاملة بالمثل مع الدول غير المقاتلة. وعليه، فإن الدولة الإسلامية ملزمة بإبرام المعاهدات من أجل حماية مصالح البلاد والعلاقات النشطة مع الدول الأخرى. إن الالتزام بالعهد في الإسلام له مكانة عالية وقيمة، بحيث أن الإسلام أمر بمراعاة الحق والعدالة والإنصاف، حتى مع الأعداء والكفرة، حتى إذا لم يعارضوا الإسلام ونصرة الأعداء فلا تشن حربًا على الإسلام. يوصي الإسلام بمعاملتهم معاملة حسنة على أساس التقسيط والعدل، وفي إطار مصلحة الإسلام يسمح لهم بإقامة علاقات معهم وإبرام عقود اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وغيرها والالتزام بها. واعتبر التزام المسلمين والحكومة الإسلامية واجباً. ما لم ينقضوا العهد من جانب واحد ويسلكوا طريق الخيانة، فإن الإسلام يلزم المسلمين بالبقاء يقظين بمجرد أن يروا علامات خيانة الكفار. كونوا جاهزين ١٠٠٪ وألزموا الحكومة الإسلامية بإعلان حالة الحرب وإمام المسلمين يجب أن يعلن قطع العلاقات مع الكفار. في مثل هذه الحالة، لا يسمح دين الإسلام للمسلمين بأخذ زمام المبادرة في الحرب ويوصي بإعلان حالة الحرب والانفصال للكفار أولاً ثم اتخاذ إجراءات الحرب، وهي الآيات من ٥٦ إلى ٥٨. تأكيد هذا مهم (علوي، ٢٠١٠).

الإسلام والحكومة الإسلامية بشكل عام ملتزمان بالجماعات بقدر التزامها بالإسلام والنظام، وإلى المدى الذي تتعامل فيه مع النظام. إذا دعموا النظام، فهي تدعمهم: إذا تعاملت عسكريا، فسوف تتعامل معهم عسكريا، وإذا تعاملوا سياسيا، فإنهم سيواجهون المعاملة السياسية للنظام (اسكندري، ٢٠٠٠).

والإخلاص للعهد من الفئات التي لها أهمية خاصة في آيات وأحاديث نبي الإسلام الكريم والأئمة ﷺ وهناك تركيز خاص عليها إلى حد التدين والوفاء. يعتبر العهد ضروريًا وملزمًا لبعضه البعض، ومن لا يلتزم بالعهد يعتبر ليس له دين، وبالتالي، في جميع المجالات، بما في ذلك التزامات دار الإسلام في مجال القانون الدولي، مبدأ الضرورة. والوفاء بالالتزامات الحالية والحالية هو نفسه. لكن هذا المبدأ له استثناءات، والتي يتم سردها فقط كاستثناءات من

"قاعدة لا"، والتي يشار إليها أيضًا بقاعدة الانتقام. وقد ناقش الفقهاء حكم نبز، وهو من الآية ١ من سورة المبارك التي تشير إلى الأنفال، من قبل الفقهاء على مر العصور.

الخطاب الرابع: ضرورة إنهاء الخلافات في الإسلام والقانون الدولي

يعتبر وقف الصراع في الإسلام من الركائز المهمة للدعاية الضرورية للمسلمين للعيش بسلام مع غير المسلمين. الإسلام الحقيقي هو دين السلام والصداقة واللاعنف، ويعتبر مبدأ التعايش السلمي أهم مبدأ في العلاقات الإسلامية الدولية وقد أرست الحقيقة قاعدة آمرة لجميع المسلمين، وهي في صميم العلاقة بين المسلمين. العالم الإسلامي وغير المسلمين، وهذا يثبت ضرورة ترك العداوات. ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَياةِ الدُّنْيا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغانِمُ كَثِيرَةٌ كَذلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كانَ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ (سوره نساء/٩٤)

وفقًا للإسلام، لا يُعتبر غير المسلمين أعداءً إطلاقاً، وترك العداوات، وفي النهاية السلام مع دول مختلفة، حتى مع المشركين، مسموح به.لا يوجد نهج للإسلام في الحرب الوقائية، وإنما الحرب الدفاعية والتأديبية فقط في حالات مثل الدفاع المشروع: الاغتصاب ومحاربة الظلم ومنع الإخلال بالنظام العام للمسلمين ومساعدة المظلومين يؤثرون حتمًا على المسلمين. في المصطلحات الفقهية، تسمى هذه الحرب الدفاعية الجهاد في سبيل الله مع حرب المقاص، وهي إلزامية وفقًا للعديد من آيات الكتاب المقدس المليئة بالمسلمين. ومع ذلك، فإن أي جهاد مع الجهاد المقدس يمكن أن يتوقف عن طريق معاهدة نبذ الحرب، كما يمكن أن يتم الجهاد بطرق سلمية. بمعنى آخر، يُطبق الجهاد أيضًا بمعنى نوع من الدعاية الدينية، حيث كان النبي محمد ﷺ راضٍ جدًا عن نقل رسالته لإخافة الناس من عبادة الأصنام ودعوتهم إلى عبادة الله. على أي حال، حدد الفقهاء الإسلاميون أربع طرق مختلفة للجهاد، يمكن إيقاف طريقة واحدة فقط من خلال إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. هذه الأساليب مرتبة حسب الأهمية (خضوري، بيتا): الجهاد بالشفاه، كان باللسان والجهاد باليد وأخيرًا، الجهاد بالسيف في فلسفة الحاجة إلى ترك الصراع مع دار الحرب يستدل على أنه بما أن الإسلام لم يضع العالم كله تحت رايته بعد، فلا بد من وجوده في العالم

الإسلامي (دار الإسلام). والشرك (دار الحرب) حسب عقيدة الجهاد، ومن الطبيعي بين هذين المجالين أنه لم يبق شريك، ولكن بما أن استمرار الحرب ليس ممكناً دائماً، فقبول معاهدات السلام وترك الصراع هو لمصلحة الإسلام (نفس المرجع ص ٨٧).

من أجل تحقيق سياسة السلام، فإن ترك الصراع له أهمية خاصة لأنه يعتبر جسرا بين حالة الحرب وحالة السلام. ويظهر تاريخ الحروب الإسلامية الهامة أن المسلمين ليس لديهم حان الوقت لبدء الحرب في المستقبل لم يتدخلوا واتخذوا كل الإجراءات لتجنب الحرب. ومع ذلك، فقد أخذوا على الدوام زمام المبادرة للترحيب بنهاية الصراع وإنهاء الحرب، وكذلك لإحلال السلام مع الأعداء.

للنبي، موثق في الآية ١١ من سورة الأنفال التي تنص على: " أيها النبي، إن كانوا (أي المشركين) بسطوا أجنحتهم للسلام فاستعدوا للسلام واتكلوا على الله ".

على هذا الأساس، عرض المغادرة نزاع من عند سوي العدو، علي القاعدة مع أهلا بك الحكومي إسلامي مواجهة يصبح، لو الذي - التي العدونيّة جاذبية لاالخدعة وحيلة ملك كن. برغم من الذي - التي اللغة التركية الصراع في الإسلام، مثله مثل القانون الدولي، لا يعني بالضرورة السلام ولا يقضي على حالة الحرب، ولكن عادة ما تستخدم جميع أساليب إنهاء الصراع في الإسلام لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحفاظ على السلام واستعادته. لا يميز الفقهاء الإسلاميون كثيراً بين مفاهيم السلام، والانفصال، ووقف إطلاق النار، وعدم العدوان، وعدم العدوان، ويعتبرون أن الآثار والنتائج هي نفسها تقريبًا بالنسبة لهم جميعًا.

في الأساس، يمكن إنهاء الحرب في الإسلام بإحدى الطرق التالية:

أولاً - يجب على العدو إحضار الكافر إلى الإسلام، وفي هذه الحالة يكون للعدو حقوق متساوية ينفع المسلمون والعدو إذا كان أهل الكتاب مقابل الجزية بتأييد الحكومة. كن إسلاميا، النزاع (على شكل أحد عقود الضمان والاتفاق والمسؤولية) والتعارض جانبا مؤقتا.

ثانيا - هُزم العدو وفي هذه الحالة سيخضعه تنظيم الدولة الإسلامية.

عقد الهدنة في الإسلام، باعتباره الشكل الرئيسي لوقف إطلاق النار، له نفس الطبيعة القانونية تقريبًا مثل نهاية الصراع في القانون الدولي الحديث، الذي يوقف الأعمال العدائية مؤقتًا. والفرق الوحيد مع وقف إطلاق النار في القانون الدولي هو أنه في القاعدة يتم استخدام وقف الأعمال العدائية في القانون الدولي لتعليق الأعمال العدائية في نزاع مستمر حاليًا، ولكن وفقًا للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التطبيق أعلاه، فإن الهدنة قابلة للتطبيق أيضًا في الحالات التي لا توجد فيها حرب فعلية. الأدلة المتوفرة، من المحتمل أن تحدث في المستقبل القريب، ويتم إبرام عقد الهدنة مع العدو مسبقًا، من أجل منع النزاعات المستقبلية. مثل هذا الاتفاق يمكن مقارنته إلى حد كبير بمعاهدة عدم العدوان في القانون الدولي، والتي أبرمتها الدول المعنية، مع مراعاة مصالحها، قبل أي هجوم أو عدوان، ومن الواضح أن معاهدة عدم العدوان في القانون الدولي كما في الشريعة الإسلامية هي نوع من التضمين في تعريف وقف إطلاق النار، لأن الفقهاء لا يُحدثون فرقًا جوهريًا وقانونيًا بين عناوين اتفاق وقف إطلاق النار ووقف إطلاق النار وعدم الاعتداء.

في حالة الأشكال الأخرى لوقف إطلاق النار في الإسلام، مثل أمان والذمة، قد يتم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار قبل يجب أن تحدث الحرب وتحقيقها. يشير تاريخ وقف الأعمال العدائية في الإسلام إلى العديد من الحالات من النوع الأول (أي وقف الأعمال العدائية قبل نشوب الحرب). الفرق الرئيسي بين المحكمة الجنائية الدولية في القانون الدولي وأشكال عدم النزاع في الإسلام هو أن المحكمة الجنائية الدولية لها جانب سلطوي في القانون الدولي ويتم فرضها على أطراف النزاع من قبل سلطة دولية مختصة (عادة مجلس الأمن). إن الاتفاقات الخاصة بوقف الأعمال العدائية في الإسلام، على أساس القاعدة، هي نتاج اتفاق صريح بين الطرفين ونتائجها تدخل في منطقة التسوية بينهما. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان انتهاك وقف إطلاق النار منصوص عليه في المادتين ١ و ٢ من الميثاق، في حين أن خرق اتفاق وقف إطلاق النار في الإسلام، من حيث المبدأ، يدفع الطرف المتضرر إلى الاحتجاج ببطلان العقد كأساس. وهي تخضع للإنهاء والانسحاب وفي هذا الصدد قد تخضع لأحكام اتفاقية فيينا (المادة ٩٠ من الاتفاقية). سبب آخر لتبرير الاختلاف أعلاه هو أن سلطة مختصة في الإسلام قادرة على إصدار أمر بوقف إطلاق النار لأطراف النزاع، مثل

مجلس الأمن في لا يوجد قانون دولي، وبالتالي فإن الطبيعة الديكتاتورية لوقف إطلاق النار غير ذات صلة

عمليًا بالإسلام. فهي مباشرة (وفي بعض الحالات نتاج وساطة واستخدام جهود جميلة من قبل دولة مع أخرى، كعنصر ثالث لتسهيل إبرام المعاهدة)، في حين أن وقف إطلاق النار سلطوي (الغنبري جهرمي، ١٣٨٥).

بعبارة أخرى، لا يمكن العثور على حالة لمجلس الأمن لفرض وقف إطلاق النار على أطراف النزاع، كما هو الحال في القانون الدولي، قد يقتصر اتفاق وقف إطلاق النار على دائرة نصف قطرها معينة من منطقة الحرب ويتم تحديدها لفترة زمنية محددة. أي وقف النزاع المحلي)، في الشريعة الإسلامية، ينطبق وقف النزاع المحلي محليًا وعامًا، ونفس المصالح التي تبرر وقف النزاع المحلي في القانون الدولي (مثل الحاجة إلى جمع الجرحى، دفن جثث القتلى، الإستراتيجية المحددة للحرب في المنطقة المعنية، وتجنب انتشار أمراض رئيسية ومحلية معينة، وما إلى ذلك) صحيحة أيضًا في الشريعة الإسلامية. تُعرف على وجه التحديد باسم السلامة العامة والمسؤولية (المسؤولية بشكل عام)، وهي نفس معاهدة وقف النزاع في القانون الدولي، وتنطبق أحكام اتفاقية فيينا لعام ١٩٩٩ بشأن قانون المعاهدات على كل منهم.

في حالة استثنائية واحدة، وبافتراض أن اتفاق الهدنة قد أبرم بين الدولة الإسلامية ومجموعة من المتمردين الذين يفتقرون إلى الاستقلال السياسي، فإن آثار المعاهدة، موضوع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، لا يمكن أن تُنسب إليها. لغياب الطابع الدولي للطائفة، ومختلف عناوين تعليق الأعمال العدائية في القانون الدولي، مثل وقف إطلاق النار، والانفصال، ووقف الأعمال العدائية، ووقف الأعمال العدائية، مثل مختلف أشكال وقف الأعمال العدائية في الإسلام، مجتمعة. تشكل المراحل من الحرب إلى السلام، وتعتبر عادة تربط الحرب بالسلام، ولكن لا يمكن ترك اتفاق وقف إطلاق النار لخلق حالة سلام، كما لا يمكن اعتباره ضامناً لحالة الحرب.، ومن هنا وقف الأعمال العدائية، بل وحتى إطلاق النار، وكفى، فإنها تخلق حالة وسيطة وتصنيفًا إنه يخلق نظامًا جديداً في الممارسة المنهجية للقانون الدولي، يسمى لا حرب ولا سلام (بول ويل، ١٩٨٩).

القاسم المشترك لاتفاقيات وقف إطلاق النار في الإسلام، بألقابها المختلفة في القانون الدولي، هو أن معظمها باستثناء اتفاقية الذمة، تأثير تعليق تشغيل استمرارية حالة من الحرب لديك و تسببت تعليق (لا يقطع اكتمل) العملية حرب ميشوند. هذه أسلوبها في الأساس لهدف غايي ازاله حالة من الحرب واستعادة حالة من سلام صريح أنف شده اند و في خاصة أغراض تأثيرات مؤتمر سلام را أحضروا دوناكو. ومع ذلك، وفقًا لجمهورية المحامين الدوليين، لا يمكن فرض الطبيعة القانونية لمعاهدة السلام عليهم.

فيما يتعلق باتفاقيات وقف إطلاق النار في الإسلام، إذا لم تحتفظ الدولة الإسلامية بالحق في إنهائها من جانب واحد، يجوز للطرفين إنهاء العقد في أي وقت واستئناف النزاع. من الواضح أنه ليس من الضروري اتباع شكليات إعلان الحرب، وإنما مجرد إخطار العدو بأن استئناف الأعمال العدائية كاف، لأن حالة الحرب لم تنته بعد واستئناف الحرب لا يخضع للقواعد. إعلان الحرب: لقد تم التأكيد على مبدأ الوفاء بالعهد كدعم لتطبيق المعاهدات في الإسلام والقانون الدولي. تُظهر تعاليم الإسلام الدينية وخاصة الحياة العملية للنبي الالتزام النهائي في الإسلام بالعهود إلى الحد الذي يكون فيه الإخلاص للعهد في خط الإيمان بالله، ويعتبر مخالفة العهد بعيدًا عن العدالة (أجمل كلمة مقدسة). هذا المبدأ في القانون الدولي له أيضًا[1] ضمان التنفيذ الأخلاقي والقانوني ويعتبر أحد المبادئ العامة بين الحكومات، يضمن الحكم وقف الأعمال العدائية بينهما، وستستند صلاحية اتفاقية وقف الأعمال العدائية، كاتفاق بين دولتين أو أكثر، دون الاستشهاد بالمبدأ العرفي أعلاه (الغنبري جهرمي، ١٣٨٥).

من الواضح أن تحقيق الهدف الثمين المتمثل في السلام، سواء في الإسلام أو في القانون الدولي، مستحيل دون التخلي عن النزاعات بين الدول، وإيمانها بنبذ أي شكل من أشكال السلوك العنيف.

نوع خاص من وقف الأعمال العدائية في الإسلام، يسمى الذمة، لا يمكن مقارنته إلى حد ما بوقف النزاعات العادية في القانون الدولي (من حيث تلقي الجزية) وبالتالي فهو خاص بالإسلام. هذا النوع من المعاهدات، على الرغم من أنه تم التوصل إليه على ما يبدو بموافقة الجانب غير الإسلامي من المعاهدة، إلا أنه يتم فرضه عمليًا بشكل منتصر من قبل

الدولة الإسلامية على جانب الطلب، وعادة ما يكون مشروطًا بالحصول على فدية من العدو، تسمى "عقوبة" "مقابل التخلي عن العداوات، فالتمتع بحياة سلمية وآمنة في دار الإسلام، بالإضافة إلى توفير بيئة معيشية سلمية للمسلمين وغير المسلمين، هي السياسة العالمية. إن شمول الإسلام، وكذلك تشجيع الخصم على الميل إليه، يشكلان الفلسفة الوجودية للتخلي عن الصراع في الإسلام. بمعنى آخر، بالإضافة إلى الأهداف المشتركة التي يسعى إليها وقف إطلاق النار في النظامين الشرعيين للإسلام والقانون الدولي، يعتبر الإسلام أيضًا هدفًا روحيًا مهمًا، وهو إنقاذ العدو وميله إلى الإسلام، بينما في القانون بين يهدف وقف إطلاق النار بشكل أكبر إلى استعادة السلام والأمن الدوليين ومنع خرق السلام، والإذن الوحيد من مجلس الأمن لإصدار وقف إطلاق النار، وفقًا للمادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، هو منع الانتهاكات. السلام وتهديده الأهداف التي يسعى إليها الإسلام والقانون الدولي من إبرام اتفاقيات وقف إطلاق النار هي نفسها تقريبًا (نوري، ١٣٧٣)

على الرغم من أن وقف الأعمال العدائية في الإسلام والقانون الدولي عادة ما يكون له دور مؤقت (باستثناء معاهدة الذمة في الإسلام) ولا يلغي حالة الحرب، فإن الهدف النهائي في كلا النظامين هو خلق الأرضية اللازمة لإنشاء السلام واستئناف العلاقات متوقعة سلميا.

توصيات بشأن وجود أي تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل من أعمال العدوان، أو يقرر التدابير التي يتعين اتخاذها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقاً للمادتين ١ و ١. ٢ يجب القيام به.

المادة ١٠ - لمجلس الأمن، للحيلولة دون تدهور الوضع، أن يطلب من الأطراف المعنية، قبل تقديم توصيات بموجب المادة ٢٠، أو اتخاذ قرار بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها، الإجراءات المؤقتة التي يراها مجلس الأمن ضرورية. فعل. لن تؤثر هذه الإجراءات على حقوق أو مطالبات أو موقف الأطراف المعنية. وسينظر مجلس الأمن في انتهاك تصرفات المفتي كما ينبغي وربما ينبغي.

إن آثار وقف إطلاق النار في الإسلام والقانون الدولي ليست أكثر من عدم وجود حرب. في الواقع، يتم وقف الأعمال العدائية بشكل أساسي من أجل القضاء على حالة

الحرب والهدف المتمثل في تحقيق حالة السلام من أجل إقامة علاقات ودية بين الأمم. كل الاتجاهات يدين القانون الدولي اعتداء أعضاء الأمم المتحدة وتشجيعهم على حفظ السلام على أساس الاحترام المتبادل لأعضائهم الإسلام، وكلهم يسعى إلى هدف واحد وهو السلام والعدالة، وقد أثبت التاريخ أن العدل يسود بين البشر. والأمن والسلام سيتحققان من تلقاء أنفسهما. ومع ذلك، فإن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار لا يمكن، في حد ذاته، الوضع يقضي الطرف الآخر على دولة ثالثة، ما لم ينص الطرفان على خلاف ذلك. وهذا أحد الاختلافات الرئيسية بين ترك النزاع واتفاقية السلام، لأنه بالتوقيع على معاهدة سلام بين دولتين متحاربتين، فإن حياد الدولة، حالاتها الثالثة تختفي من تلقاء نفسها (فلسفي، ٢٠٠٤) إن ضمان تنفيذ انتهاك وقف إطلاق النار صارم للغاية في القانون الدولي، وسيخضع انتهاكه من قبل الأطراف المتحاربة، في ضوء المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، لعقوبات لا تطاق ورد فعل جميع أعضاء الأمم المتحدة، فقط التمييز بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي في هذا الصدد هو قاعدة لا، في الفقه الإسلامي، التي تسمح للحاكم الإسلامي، إذا كان هناك دليل مقنع على أن الطرف المتعاقد قد يخون ويلجأ إلى الخداع، ففرض المعاهدة من جانب واحد و مقدما. من الواضح، في القانون الدولي، أن احتمال انتهاك معاهدة من قبل أحد الأطراف ليس في حد ذاته ترخيصًا لإنهاء الطرف الآخر من جانب واحد واستباقي. يمكن تفسير ضمان تنفيذ خرق اتفاق وقف إطلاق النار في ضوء الاتفاقيات المختلفة التي تنظم الأحكام الدولية للمعاهدات والاتفاقيات الخاصة باتفاقية وقف إطلاق النار. إذا اعتبرنا وقف الأعمال العدائية معاهدة بين دولتين أو أكثر، معاهدة بمعنى القانون الدولي، فإن ضمان انتهاكها مدرج في تمديد المادة ١٠ من اتفاقية فيينا ويؤدي إلى الحق في الإنهاء. المعاهدة بوقف تنفيذها.. يتضرر منها الطرف.

النقطة المهمة هي أن الانتهاك المعنى يجب أن يكون جسيمًا وأساسيًا، بمعنى أن الأفعال التعسفية والسطحية للأفراد العاديين (بدون إشراف الحكومة)، أو ربما أفراد عسكريين، في انتهاك لشروط وقف إطلاق النار لا تعتبر انتهاكًا لقواعد وقف إطلاق النار. معاهدة. في مثل هذا الافتراض، يمكن للدولة المتضررة فقط، وفقًا للمادة ٤١ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧[٢]، وكذلك المادة ٧ من مشروع لجنة القانون الدولي بشأن المسؤولية الدولية للدولة عن انتهاك الحذاء، أن تسعى إلى مقاضاة المتهمين. الجناة، وإذا لزم الأمر،

التعويض. وفقا للمادة ٧ من الخطة أعلاه، من حيث بموجب القانون الدولي، يعتبر سلوك مؤسسة عامة أو شخص أو مجموعة مختصة بممارسة السلطة التقديرية للإدارة العامة، إذا كانت قد تصرفت وفقًا لعنوانها، سلوكًا للدولة نفسها، وإن كان ضمن اختصاصها وفي إطار لقد تغيرت الأوامر المذكورة أعلاه. ومع ذلك، إذا اعتبرنا اتفاق وقف إطلاق النار خاضعًا لأحكام اتفاقية لاهاي للسلام، فسيتم تفسير ضمان انتهاكها في شكل المادتين ٤٠ و ٤١ من الاتفاقية، ووفقًا للمادة المذكورة أعلاه، أعلن أن كانت المعاهدة باطلة بل استؤنفت النزاع، ولا تظهر مقارنة ضمانات التنفيذ المنصوص عليها في كلتا الاتفاقيتين اختلافًا كبيرًا في الممارسة. لا تزال هناك بعض الغموض حول الطبيعة القانونية لوقف إطلاق النار في الإسلام والقانون الدولي.

أولاً، بالنظر إلى الحكم الاستبدادي لمبدأ عدم استخدام القوة المنصوص عليه في مختلف مجالات وصكوك القانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، يمكن تبرير استمرار حالة الحرب بعد تعليق الأعمال العدائية أو وقفها.؟ ألا يتعارض استمرار حالة الحرب مع روح ميثاق الأمم المتحدة وتأكيدات المجتمع الدولي الأخرى؟ بمعنى آخر، هل يمكن لدولة قبلت، بانضمامها إلى الأمم المتحدة، أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وتعهدت بالامتناع عن استخدام القوة في علاقاتها مع الأعضاء الآخرين، أن تكون في حالة حرب مع أحد هل تعرف عضو المنظمة (أو حتى غير عضو في المنظمة)؟

ثانيا، هو أنه إذا استمر وقف إطلاق النار بعد وقف إطلاق النار، وفي غياب معاهدة سلام، فهل يمكن اعتبار آثار اتفاق وقف إطلاق النار نتيجة لاتفاقية السلام وحياد الدولة مع الدول الثالثة وفقًا لذلك؟ ظهرت؟ **ثالثًا،** بحسب تعريف دار الإسلام ودار الحرب، في حال نشوب حرب بين الدولتين الإسلاميتين، كيف يمكن تبرير وقف الأعمال العدائية في إحدى اتفاقيات مايو؟

أخيرًا، الغموض الأخير الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد هو ما إذا كان تبني دولة محايدة أو دولة ثالثة لا يتعارض مع حالة الحرب بين دولتين متحاربتين بروح ميثاق الأمم المتحدة؟ لأن الحرب من حيث المبدأ تبدأ بالعدوان والعدوان واستخدام القوة من قبل

أحد الأطراف المتحاربة، وبموجب الميثاق[٣]، تلتزم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات فردية وجماعية ضد حدوث العدوان واستخدام القوة. بهذا الوصف، ماذا سيكون معنى اتخاذ موقف محايد (فلسفي، ٢٠٠٤).

النتائج النهائية:

وينتمي مهادنة إلى إجماع الفقهاء الإماميين والسنة، ووقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار المؤقت، وهو العنصر الأساسي والنقطة المركزية في المحاضنة، والذي تم تناوله صراحة في تصريحات مختلفة من الفقهاء، وبالتالي أساس وقف إطلاق النار هذا. معقد والخروج من الحرب مؤقت. بعبارة أخرى، تسعى أطراف اتفاقية محاضنة إلى إنهاء النزاع ووقف مؤقت لإطلاق النار من أجل تحقيق وضع يربح فيه الجميع مع هذا الاتفاق.

يهدف الطرف المقترح إلى إعادة تنظيم موقعه أمامه، أو تنظيم قواته، أو إعادة تجهيز معداته القتالية للحرب، أو تغيير موقعه الجغرافي بحيث يكون في وضع أفضل لضرب العدو؛ الانتصار على العدو أو كلا الجانبين يجد طريقة أفضل للتفاعل ومنع المزيد من عمليات القتل أثناء التعامل مع القتلى والجرحى.

والإخلاص للعهد من الأصناف التي لها أهمية خاصة في روايات وأحاديث نبي الإسلام ﷺ وأهل البيت عليهم السلام، وهناك تركيز خاص عليها، لدرجة أن يعتبر التدين والإخلاص ضروريا وواجبا لبعضهما البعض، ومن لا يلتزم بالعهد يعتبر بلا دين، لذلك في جميع المجالات، بما في ذلك واجبات الإسلام في مجال القانون الدولي، مبدأ الضرورة والوفاء. من الالتزامات الحالية والحالية هو نفسه، ولكن هذا المبدأ له استثناءات من الفقهاء وتشمل هذه القاعدة العامة، والتي تسمى أيضًا قاعدة الانتقام. في النهاية اتضح أن قوانين الدين الإسلامي، حتى التي تنظم ظروف الحرب، وأخيرًا العداء والعنف والعنف، راعت حالة الإنسانية والعدالة، ولم تخرج عن طبيعتها العقلانية والموجهة نحو اليمين، ودائما وسيلة متوقعة ومضمنة للمرونة والتغلب على الجمود.

هوامش البحث

(1) Jus Cogens

(٢) المادة ٤١ - لا يسمح مخالفة الأفراد لشروط ترك النزاع بمبادرة شخصية للطرف المتضرر إلا بالمطالبة بمعاقبة الجناة وتقديم تعويض عند الضرورة.

(٣) تنص الفقرة ١ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: "صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية، اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام والقضاء عليها وإنهاء جميع أعمال العدوان في السعي لتحقيق السلام؛ حل النزاعات الدولية في المواقف التي قد تؤدي إلى عملية السلام بالوسائل السلمية ووفقًا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

ان خير ما نبتدي به القران الكريم

١. أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، نهج البلاغة (٢٠٠٩)، ترجمة: حسين أنصاريان، نشر دارالعرفان، قم

٢. ابن منظور، محمد بن مكرم (١٤١٤) هـ، لغة العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣. اسكنداري، محمد حسين، (١٣٧٩)، حكم مواجهة ل مثل في حقوق ضمن دولي من عند مشهد دين الاسلام، حديقة الكتاب، قم

٤. كوبري ويل، (١٩٨٩)، العملية يحمي سلام و جهد ل السلام " _ مجلة سياسة أجنبي، ترجمة جمشيد زننه، دفتر دراسات سياسي و ضمن عالمي، طهران

٥. حق جو عبدالحجت، (بيتا)، النهاية خطاب، هادنة و مهادنه و دور ان في مؤسسة نظام اسلامي مستوى ثلاثة مساحة، قم

٦. الحلي، جعفر بن الحسين(١٤٠٤) هـ،معارج الأصول، معهد ال البيت عليهم مرحبًا، قم

٧. خدوري، ماجد (بيتا) - الحرب و سلام في دين الاسلام، ترجمة سيد غلام رضا سعيدي، الناشرون إقبال، طهران

٨. سبحاني، جعفر (١٩٨٣)، أصول الحكم الإسلامي، قم: التوحيد

٩. ضياي پيگدلي، محمد رضا، (٢٠١٦) قانون ضمن دولي عام، طهران، شركة سهامي إطلاق سراح، مطبعة أولاً

١٠. علوي، سيد محمود (٢٠١٠)، الأساسيات الفقه العلاقات ضمن دولي، طهران: أمير كبير

١١. فلسفي يعتني اله، (١٣٨٣)، حقوق ضمن دولي المعاهدات ثقافة نشر جديد طهران

١٢. الغنبري جهرمي، محمد جعفر (٢٠٠٦) مذكرة مسار حقوق ضمن دولي اقتصادية، الناشرون كلية حقوق جامعة شهيد بهشتي طهران

١٣. نوري، حميد رضا مالك محمدي، (١٩٩٣) ترك مفاهيم تعليق الصراع ونهاية الحرب، وليس السلام في القانون الدولي، مكتب الدراسات السياسية والدولية، وزارة الخارجية، طهران.